الدولة الإسلامية

المكونات:

إن الحديث عن دولة «إسلامية» أمر مضلل؛ لأنها شخصية اعتبارية لا يمكن أن يكون لها دين. ولكن من الأفضل الحديث عن دولة من المسلمين. ولا يتضمن القرآن الكريم إلا القليل من مكونات كيان دولة إسلامية.

فلا يتطرق مطلقاً «لدولة» بالمفهوم الحديث، بل إلى تشكيل مجتمع إسلامي مثالي. ولم يذكر القرآن شكلاً من أشكال الدولة (ملكية مثلاً) بل حدد النقاط التالية فقط:

- يقف على رأس الجماعة أمير.
- لكل إنسان مرتبة «خليفة». وقد ورد ذلك في عدة آيات كريمة:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ (البقرة ـ30).

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ...﴾ (الأنعام-165).

obeikandl.com

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ...﴾ (النور ـ55)

- الدولة هي التي تحدد سلوكها مع الشعب. «الشورى».

﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ...﴾ (آل عمران -159).

﴿ ...وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى ـ 38).

يجب أن يظل القضاء مستقلاً.

النظام الدستوري:

من أجل تطور حديث للأحكام يعتمد المسلمون بشدة على نموذج أول الجماعات الإسلامية التي كان الرسول قد أسسها فور هجرته إلى المدينة المنورة عام 622. وهذا ما اعتمد (قبل العقد الاجتماعي الذي وضعه روسو بفترة طويلة) على عقد اجتماعي في النظام الدستوري الإسلامي «البيعة». كانت المدينة المنورة:

- جمهورية متعددة الأديان (إسلامية ـ يهودية).
- ذات تركيب اتحادي.
- كان زعماؤها يعينون عن طريق الانتخاب.
- كانوا يتولون المهام الحكومية والدينية.
- كانوا يتحملون مسؤولية القيام بمهامهم، بصورة فردية.

obeikandi.com

من هذه الخلفية ينطلق كثير من المسلمين (ومن بينهم كل الحركات الإسلامية المعارضة تقريباً) الآن من توافق الإسلام مع دستور دولة جمهورية تكون ديموقراطية (أي تعددية) ودولة قانون (أي يتم فيها تقاسم السلطات).

لكن يُنظر إلى الممارسة الحقيقية - الأقرب إلى الاستبدادية في الكثير من أجزاء العالم الإسلامي الموجودة بالفعل - على أنها غير إسلامية.

وبناءً عليه هناك بالدرجة الأولى حركات إسلامية تنظر نظرة الشك إلى الوضع الراهن على قاعدة دينية.

النظام الاقتصادي:

الأمر مشابه أيضاً في مجال الأسس الدينية لنظام الاقتصاد الإسلامي أو الأحكام الاقتصادية. فالقرآن الكريم لا يشير إلا إلى القليل من عناصر التركيب الاقتصادي البارزة، وبالتالي يترك قدراً كبيراً من المرونة.

- ينص القرآن على اقتصاد سوق (اجتماعي) ويؤكد على الملكية الخاصة حتى في وسائل الإنتاج. ولا يعتبر ملكاً جماعياً إلا الهواء والماء والمراعي والغابات والثروات الباطنية. ويجب حماية السوق من المحتكرين وحماية المنافسة من الطرق المدمرة.

- عدم إيداع رأس المال لقاء فائدة أي «الربا»: ﴿...**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**...﴾ (البقرة ـ 275). وكذلك: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾. (آل عمران ـ 130) بل

بطريقة تراعي أن يتساوى فيها الربح والخسارة بين الدائن والمدين. وهذا ما يمكن تحقيقه في الشركات التجارية من نوع شركة رأسمالية ـ شركة متضامنة ـ شركة محدودة.

وكذلك أيضاً من خلال الإيداع في شركات استثمار على أساس الأسهم أو في شركات مساهمة مغلقة.

• يسمح بالتأمين من المخاطرات القائمة على التعامل بالمثل، الأمر الذي مارسه الرسول؛ لأنها لا تقوم على المخاطرة من جانب واحد، بل تعني توزيع العبء الفردي على مجموعة وتسمح بتوزيع الأرباح.

• لا يجوز للمسلم المضاربة بالمال والبضاعة (مبادلات بضاعة مؤجلة) والسندات والأسهم، وكذلك اليانصيب والمراهنات.

• لا يسمح بكنز البضاعة ورأس المال والاحتكار. ﴿... **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ (التوبة ـ 34).

كما يستنكر الإسلام نمط الحياة المسرف والرفاهية التي لا حد لها:

﴿.. **وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ (الأنعام ـ 141).

﴿**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً**﴾. (الإسراء ـ27).

وكذلك البخل والتطفل غير المنتج. ويدعم قانون الزكاة والميراث الإسلامي هذا التوجه، لأنه يفرض ضريبة على رأس المال حسب الدخل، ويقسم الميراث على كل الأولاد. وكلاهما يهدف إلى تداول (دوران) الملكية الشعبية.

- الربا وتصنيع المواد الاستهلاكية الممنوعة (مثل: الكحول ولحم الخنزير) والاتجار بها، محرمة على المسلمين.
- يجب عدم الاعتراف بالبغاء كحرفة.

من كل ذلك يمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد الإسلامي يخدم المصلحة العامة والناس بشكل عام. هذه ـ وليس السعي نحو الربح ـ يجب أن تشكل محور النشاط الاقتصادي. من هذه الناحية يقدم الإسلام أخلاقية اقتصادية أكثر مما يقدم نظرية اقتصادية.

لا توجد الآن دولة مسلمة تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي تطبيقاً كاملاً، بالرغم من إنشاء بنوك إسلامية دون فائدة منذ عام 1973(أزمة النفط) وبعض هذه البنوك في أوروبا.

التربية البيئية:

تجلى الله تعالى من وجهة نظر إسلامية بشيئين:

في القرآن وفي خلقه. ومن هنا فإن العالم ليس متروكاً للإنسان ليستغله استغلالاً مباحاً. وعلاوة على ذلك فإن السلوك الذي يحافظ على البيئة هو نوع من التقوى. ﴿**وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا....**﴾ (الأعراف ـ 56) وهناك قول مشهور للرسول ﷺ ذكر فيه أن الطهارة هي «نصف الإيمان».

لا يدعو القرآن الكريم إلى جعل العالم (تابعاً)، بل يقر للناس التمتع به بشكل مسؤول وأمين عليه. كما تنبأ القرآن الكريم بأن السلوك الإنساني الخاطئ على الأرض وفي البحر سوف يُحدث

ضرراً، ويحذر من نتائج ملموسة نتيجة سوء استخدام مصادرها، ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم ـ 41). كالأمطار الحامضية على سبيل المثال، ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾. (الواقعة . 70-68)

بشكل عام لا يضع الإسلام رومانسية طبيعة للاستغلال المفرط للبيئة، بل تربية بيئية فردية.

الدفاع:

يتوجب على الدولة الإسلامية أن تفعل كل ما هو ضروري من أجل تأمين سلامتها من الخارج، من خلال اتخاذ تدابير تسليحية. ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾ (الأنفال ـ 60). ولذلك فإن المسلمين مطالبون بالدفاع. ولا يمكنهم رفض واجب الدفاع كواجب جماعي. ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾. (البقرة ـ 216) لكنهم معفون من حمل السلاح عند وجود عدد كافٍ من المتطوعين لحمله.

ولا يسمح القرآن الكريم للجماعة الإسلامية باستخدام العنف إلا لصد عدوان عسكري قائم أو على وشك القيام. ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾. (البقرة ـ190)

﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾. (النساء ـ90).

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾

(الحج ـ39).

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾. (الشورى ـ39).

ويجب وقف الإجراءات المتعلقة بالدفاع فور درء خطر الهجوم، ﴿فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة ـ192) و﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. (الأنفال ـ61). ويجب أن يكون الرد المستخدم يتناسب مع حجم العدوان، ﴿... فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة ـ 194).

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾. (الشورى ـ40).

يجب أن لا يدمّر هذا العنف خاصة الأسس التي تقوم عليها الحياة. وهذا يستبعد أساساً استخدام الأسلحة النووية والكيميائية أو أسلحة الدمار الشامل البيولوجية.

إن التصور المسيحي لعبارة (الحرب المقدسة) غير موجود في الإسلام، خاصة وأن القرآن الكريم يحرم كل قسر في قضايا الإيمان. ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...﴾ (البقرة ـ 256) فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. وهذا هو الموقف القرآني، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ....﴾. (الكهف ـ29).

ولذلك فمن الخطأ أن تترجم عبارة «الجهاد» على أنها «الحرب المقدسة» فالجهاد يعني حرفياً «بذل الجهد» أو «الاجتهاد» في أي مجال، سواء أكان في مكافحة الغرائز الدينية، أم في محاربة الطغيان.

الأقليات الدينية:

لم يعمد الإسلام إلى الإكراه في أمور دينية: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ...﴾ (البقرة ـ 256) والله تعالى أعطى لكل أمة شريعة خاصة، ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ...﴾ (الحج ـ67).

ولذلك فإن حماية الأقليات الدينية في الدولة المسلمة ليس منصوصاً عليها في القانون الدولي فقط، بل لها أساس ديني أيضاً.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ من رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ (يونس ـ108).

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ ...﴾ (النحل ـ93).

﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...﴾ (الكهف ـ29).

وهذا ما ينطبق بالدرجة الأولى على «أهل الكتاب»، المقصود بهم أصلاً: اليهود والنصارى والصابئة ومنهم المندائيون من أتباع يوحنا المعمدان، ثم أتباع زرادشت الذي يطلق عليهم اسم المجوس.

إن الأسس التاريخية لقانون الأقليات في الإسلام مذكورة عدة مرات، وهي الدستور الاتحادي للجماعة الإسلامية ـ اليهودية في المدينة المنورة، وكذلك معاهدة السلام مع نصارى نجران (عام 631) وليس ما يتردد باستمرار ويفتقر إلى الحقيقة، مثل خضوع نصارى سورية في أثناء خلافة عمر بن الخطاب (حوالي عام 635) وهو على كل حال لم يطبق بنود خضوعهم.

والقاعدة القرآنية للتعددية الإسلامية هي في الآية 48 من سورة المائدة: ﴿... **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾.

وحسب ذلك يحق للذين يختلفون عنهم في الدين ـ بما في ذلك المشركين ـ ممارسة طقوسهم الدينية (علانية)، كما يحق لهم أيضاً تنظيم شؤونهم الخاصة (ومنها شؤون الأسرة والميراث) بشكل مستقل. ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ**﴾ (التوبة ـ6).

وطالما هم لا يريدون أن يكونوا مواطنين في الدولة ـ بكل ما يترتب على ذلك من واجبات ضريبية ودفاعية ـ فلا يترتب عليهم إلا دفع الجزية، وبالتالي فهم معفون من واجب الدفاع.

بذلك أرسى الإسلام منذ البداية قاعدة التعددية الدينية، كما برز مؤخراً في الحركة العالمية «والبرلمان العالمي للديانات» في شيكاغو، المنبثق عنها.

الأقليات العرقية ـ العبودية:

تعتمد حماية الأقليات العرقية في الإسلام على التأكيد الوارد في القرآن الكريم بأن تراتب الناس يجب أن يقوم على معيار واحد فقط هو التقوى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات ـ13)

وفي الواقع فقد سبق الإسلام بقية الديانات الأخرى ـ إلى حد كبير ـ في إبطال التمييز بين الناس على أساس العرق ولون البشرة. فلم يكن هناك يوماً في العالم الإسلامي فصل عنصري على غرار جنوب إفريقية أو الولايات المتحدة الأميركية. حتى وإن وجد هناك بعض من قمع الحريات، فقلما كان ذلك بسبب لون البشرة.

وعند ظهور الإسلام كان استعباد الناس أمراً مألوفاً. فحسب القانون الروماني لم يكن العبيد أكثر من أشياء. فأحدث الإسلام خطوات كبيرة إلى الأمام تجاه هذه المسألة:

- لم يسمح الإسلام بالرق إلا بالنسبة لأسرى الحرب. ولم يسمح لمسلم باستعباد مسلم آخر.

• منح العبيد حقوقاً أساسية منها: سلامته الجسدية وزواجه وحرية شراء نفسه. ﴿... وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا...﴾ (النور ـ 33).

وقد استطاع بعض العبيد أن يرتقوا إلى مناصب مهمة ـ مثل قادة عسكريين وكبار الوزراء ـ في العالم الإسلامي.

• اعتبر تحرير العبد عملاً صالحاً والعبودية مؤسسة في طريقها إلى الزوال. ومن هنا تستطيع الدول الإسلامية المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإلغاء العبودية دون أية تحفظات.

حماية الحيوان:

ينظر المسلمون إلى الحيوانات على أنها من مخلوقات الله. ويذكِّر القرآن الكريم الإنسان بأن للحيوانات أمم تتبع لها، ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام ـ 38) فكيف يمكن للمرء أن يجعل حياة إخوته في الخلق على هذا الشكل؟

تربية الكلاب في البيوت تعتبر ـ بعكس تربية القطط النظيفة ـ مرفوضة؛ لأنها غير صحية. ويعتبر إظهار الرحمة للحيوان من الأمور الجديرة بالتقدير. ولا يطالب الإسلام بأسلوب غذائي نباتي، إذ يسمح بأكل اللحوم، طالما أن الحيوان يذبح على الطريقة الإسلامية (أو اليهودية) بحيث يسيل كل دمه.

ويجب التأكد من أن ذبح الحيوان يتم دون أن يحس بذلك وأن تحز رقبته بسرعة ليموت بسرعة ولا يتألم قبل وفي أثناء الذبح.

ولم يعرف الإسلام أسلوباً «إنسانياً» للذبح عن طريق تخدير الحيوانات ثم ذبحها.

دينية أم دنيوية؟

بالرغم من أن الإسلام يقدم تعليمات عديدة لأسلوب الحكم، إلا أنه ليس ضرورياً أن يقوم نظام الحكم على أسس دينية. فالنبي ـ وحده ـ كان يمثل السلطة الدينية والدنيوية بآن معاً.

ومنذ ما قبل التطور الحديث لمفهوم الدولة عرف المسلمون كيف يفرقون بين الدنيوي والديني كما يفرقون بين الدين والسلوك السياسي (أي بين الدين والدولة).

وهكذا وقف الحاكمون على مدى مجمل التاريخ الإسلامي (الخليفة ـ الأمير ـ أو السلطان) من جهة، ومن الجهة الأخرى وقف القيّمون على الدين (العلماء) وفي معظم الأحيان كانوا على خلاف.

بهذا المفهوم كان هناك دائماً نظام دنيوي إسلامي ولكن ليس بالمفهوم الفرنسي والمكسيكي الحديث الذي يريد أن لا يتدخل الدين أبداً في الحياة العامة، ولا حتى اتخاذ موقف محايد بل معاد.

وبعكس ذلك، يتطلب الإسلام أن يتوافق الدين والدولة، وأن يكون بينهما تكامل إلى حد بعيد، كما هي الحال الآن في ألمانيا الاتحادية مثلاً. (جمعيات دينية للحق العام، ضريبة كنسية، دروس دينية في المدارس، التقيد بالأعياد الدينية كأيام عطلة رسمية، أداء القسم، فقرة حول التجديف في قانون العقوبات، وعظ ديني عسكري).

ويجب على الحكومة الإسلامية أن تتبع الأمر القرآني فتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. (آل عمران ـ104) و﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ...﴾ (الآية 110).

﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾. (الحج ـ41).

أي يجب أن تكون منفذة للشريعة بمعناها الأوسع، وأن تضع تشريعاتها بشكل متوافق معها كأعلى هيئة دستورية.

obeikandl.com